

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٨٢٨

الخميس، ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٢١، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيسة	السيد دو ريفيير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيد فلين
	تونس	السيد شريف
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة غونسالفيس
	الصين	السيد داي بنغ
	فييت نام	السيدة ترا فونغ نغوين
	كينيا	السيد ندونغو
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جيكوبز
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد كاكانور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

سالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن ٢٥٣٦ (٢٠٢٠) (S/2021/569)

رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/573)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

21-20973 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن ٢٥٣٦ (٢٠٢٠) (S/2021/569)

رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/573)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2021/686، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/569، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، الممددة ولايته عملا بالقرار ٢٥٣٦ (٢٠٢٠)، والوثيقة S/2021/573، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إستونيا، أيرلندا، تونس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، فرنسا، فييت نام، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النيجر، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا يوجد

الممتنعون عن التصويت:

الصين

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): حصل مشروع القرار على ١٤ صوتا مؤيدا، ولم يعارضه أحد مع امتناع عضو واحد عن التصويت. وقد اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٥٨٨ (٢٠٢١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، أجريت انتخابات عامة ناجحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بينما يستمر تحسن الحالة الأمنية في البلد. وفي ظل هذه الخلفية، يبدو أن هناك انفصالا متزايدا بين الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن وتطور الحالة في الميدان. فعندما فرض المجلس حظرا على توريد الأسلحة وغيره من الجزاءات على جمهورية أفريقيا الوسطى، كان القصد هو مساعدة البلد على استعادة الاستقرار الوطني والنظام الاجتماعي الطبيعي. بيد أن الحظر المفروض على توريد الأسلحة أصبح في الواقع عقبة تعوق الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتعزيز قدراتها الأمنية. إن رفع هذا الحظر على الأسلحة يتعلق بسيادة جمهورية أفريقيا الوسطى وأمنها. ولا يقتصر الأمر على تطلعات شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، بل هو أيضا رغبة مشتركة لبلدان المنطقة.

وتحيط الصين علما بالجهود التي بذلها القائم على الصياغة سعيا إلى اعتماد القرار ٢٥٨٨ (٢٠٢١) بالإجماع. غير أن النص لم يبد الاحترام الكامل لرغبة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في

رفع الحظر. وعلاوة على ذلك، لم تؤخذ مساهمة الصين البناءة في الاعتبار. ولذلك اضطرت الصين إلى الامتناع عن التصويت على القرار. ونود أن نكرر التأكيد على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يرفع الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى بالكامل في وقت مبكر، في ضوء التغيرات في الحالة.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** ترحب الولايات المتحدة بتمديد ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى وتجديد الحظر المفروض على توريد الأسلحة وحظر السفر وتدابير تجميد الأصول لمدة ١٢ شهرا أخرى. فلا تزال تلك التدابير بالغة الأهمية لتعزيز السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لا يوجد حل عسكري للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين يتطلب الالتزام بالحكم الرشيد، والحوار الوطني، والعدالة والمساءلة، وبناء السلام، وإعادة بناء مؤسسات الدولة. ويجب أن تركز سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على إصلاح قطاع الأمن بشكل موثوق، وأن تكفل ألا يؤدي تخفيف الحظر المفروض على توريد الأسلحة على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٥٨٨ (٢٠٢١) إلى تعريض موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أو موظفي الأمم المتحدة أو العاملين في المجال الإنساني أو المدنيين من سكان أفريقيا الوسطى للخطر. وببساطة، يجب ألا توجه الأسلحة التي تدخل إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أو موظفيها، أو أن تستخدم لسلب المدنيين أو قتلهم أو الاعتداء عليهم جنسيا.

يجب وقف هذه الانتهاكات. ويجب على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تواصل كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في الميدان. وندعو جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني بصفة عامة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

كما ندعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التعاون الكامل مع البعثة وكفالة تمكين حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة تمكينا كاملا من الاضطلاع بولايتهم. ومن العناصر الرئيسية في تلك الولاية حماية المدنيين من أي جهات فاعلة تهددهم. وندين أي مضايقة يتعرض لها موظفو البعثة وندعو جميع الأطراف إلى دعم التحقيق الذي تجريه البعثة في أعمال العنف الأخيرة.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولهذا السبب صوتنا مؤيدين هذا القرار.

السيدة جيكوبز (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى فرنسا، بصفتها القائم على الصياغة، على جهودها الممتازة لتحقيق هذه النتيجة. وتؤيد المملكة المتحدة القرار ٢٥٨٨ (٢٠٢١)، الذي يجدد الجزاءات المحددة الأهداف والحظر المفروض على توريد الأسلحة لمدة ١٢ شهرا أخرى.

ونود التأكيد مرة أخرى على أن الهدف من حظر الأسلحة هو منع وقوع تلك الأسلحة في أيدي الجماعات المسلحة التي تواصل ارتكاب أعمال العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، فإن تأييدنا للقرار لا ينتقص من اعتقادنا المستمر بأن التجديد من الناحية التقنية كان سيشكل مسار العمل المناسب في هذا الوقت. ومن المخيب للآمال أن أصر عضو أو اثنان من أعضاء مجلس الأمن على إدراج قذائف الهاون ضمن الاستثناءات. فالاستخدام الدقيق لقذائف الهاون يتطلب مستويات كبيرة من التدريب والمعدات. ونحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشركاءها على كفالة توفير التدريب لتفادي زيادة المخاطر التي يتعرض لها المدنيون وكفالة الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

وهذه المخاطر ليست افتراضية. فلا تزال التقارير ترد عن ارتكاب فظائع ضد المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك التقارير التي وردت إلينا حتى في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات جارية بشأن هذا القرار. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الادعاءات بأن هذه الفظائع لا ترتكبها الجماعات المسلحة فحسب، بل وكذلك أفراد القوات المسلحة الوطنية، والمتعاقدون العسكريون من القطاع الخاص أيضا.

وتدعم المملكة المتحدة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في سعيها إلى إصلاح قطاع الأمن وعملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن نحو الوفاء بالمعايير التي حددها المجلس في نيسان/أبريل ٢٠١٩. بيد أنه لم يتم بعد الوفاء بتلك المعايير لرفع الحظر المفروض على الأسلحة. وإلى أن يتم الوفاء بها، قد تكون هناك عواقب وخيمة على المدنيين بسبب زيادة انتشار الأسلحة، سواء داخل جمهورية أفريقيا الوسطى أو في المنطقة عموما. ولذلك نحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على التعجيل بما تبذله من جهود للوفاء بالمعايير وتحمل المسؤولية الكاملة عن كفالة التخزين والإدارة الفعالين للأسلحة والذخائر. ويكتسي هذا التقدم أهمية من أجل تحسين الأمن لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكافحة مخاطر انتشار الأسلحة، والمساعدة على كفالة وجود طريق نحو تحقيق السلام والمصالحة.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): صوتت النرويج مؤيدة للقرار ٢٥٨٨ (٢٠٢١) لأننا نؤمن بالأهمية البالغة للحفاظ على نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى. لكننا لا نؤيد تخفيف الحظر المفروض على توريد الأسلحة في الوقت الحالي. وقد استمعنا باهتمام إلى الطلبات التي قدمتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وندرك دعم بلدان المنطقة لتلك الطلبات. بيد أننا نعتقد أنه من غير المناسب الآن رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة.

وكما أوضح الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٥ حزيران/يونيه (S/2021/573)، لم تحرز سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تقدما كافيا بشأن المعايير التي حددها مجلس الأمن لتقييم مدى أهمية حظر توريد الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أقر قرار اليوم، وافقت اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى حتى الآن على جميع طلبات الاستثناء التي قدمتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار حظر توريد الأسلحة. ولا يزال يساورنا القلق إزاء التقارير المتعددة الأخيرة بشأن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والتجاوزات والانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجماعات المسلحة، وكذلك القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى ومن يصدرون لها الأوامر. والحادث الأخير الذي وقع بالقرب من بوسانغوا في ٢١ تموز/يوليه ليس سوى مثال واحد على ذلك.

ونؤكد مجددا أيضا إدانتنا الشديدة للانتهاكات المستمرة لمركز القوات التي تتعرض لها وحدات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وندعو جميع الأطراف إلى حماية المدنيين وكفالة وصول المساعدات الإنسانية. ونحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على إجراء تحقيق في جميع الحوادث ومحاسبة المسؤولين عن ارتكابها. ولا يمكن حل الأزمة الراهنة إلا من خلال حوار سياسي شامل للجميع بين جميع الأطراف، بدعم مستمر من المنطقة والمجتمع الدولي.

وختاما، أود أن أشكركم شكرا جزيلا، سيدي الرئيس، وفريقكم، بوصفكم واضعي المسودة الأولى للقرار على كل جهودكم، التي أسفرت عن اعتماد القرار اليوم.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يؤيد الوفد الروسي اعتماد القرار ٢٥٨٨ (٢٠٢١)، بشأن تمديد نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشير إلى أن مجلس الأمن استجاب للطلب المشروع الذي تقدمت به سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى سعيا إلى تخفيف الجزاءات. والإجراء المبسط المنصوص عليه في القرار الذي اعتمد للتو لتوريد مدافع هاون من عيار ٦٠ مليمترا و ٨٢ مليمترا لتلبية احتياجات القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى خطوة أخرى في تقديم الدعم لأبناء جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي الوقت نفسه، نود أن نشير إلى أن السلطات في بانغي، التي تدعمها بلدان المنطقة، تدعو إلى الرفع الكامل لحظر الأسلحة، ولديها كل الأسباب التي تدعوها إلى ذلك. إن حظر الأسلحة، الذي فرض في المراحل الأولى من النزاع، يعرقل الآن الجهود الرامية إلى إعادة تسليح قوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تتحمل

المسؤولية الرئيسية عن كفالة سلامة المواطنين. غير أن الجماعات المسلحة تواصل تجديد مخزوناتها من الأسلحة عن طريق التهريب.

ونشجع بانغي على مواصلة العمل على تحقيق معايير استعراض حظر توريد الأسلحة حتى تكتمل لدى مجلس الأمن، في غضون عام، أسباب رفع الحظر.

ومن جانبنا، نود أن نؤكد للمجلس أن روسيا ستواصل مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى، سواء في عملية المصالحة الوطنية أو في تعزيز وتدريب قواتها الأمنية من أجل تحقيق استقرار الحالة في البلد.

السيد ندونغو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): عقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في ٢٩ كانون الثاني/يناير و ٢٣ أيار/مايو من هذا العام مؤتمري قمة مصغرين في لواندا. وكان الهدف من المؤتمرين معالجة الأزمة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأوعز المؤتمران إلى رئيس أنغولا، بصفته رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ورئيس جمهورية الكونغو بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بالشروع في التواصل مع مجلس الأمن لعرض وجهة نظرهما الإقليمية بشأن تسوية النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبعد ذلك، استمع المجلس إلى رئيس أنغولا، الذي شارك شخصيا في مناقشات بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٣ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8802). وتلا ممثل الكونغو رسالة بالنيابة عن رئيس الكونغو. وكانت الرسالة الرئيسية الصادرة عن المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى هي أن يرفع مجلس الأمن الحظر المفروض على توريد الأسلحة لتمكين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من الحصول على أسلحة مناسبة لقواتها الأمنية للتصدي للجماعات المسلحة بشكل فعال.

وأشارت وزارة الدفاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، من جانبها هذا الشهر، من خلال رسالة موجهة إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى اعتزامها رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة. وسعت أيضا إلى الحصول على مدافع هاون عيار ٦٠ مليمترا و ٨٢ مليمترا واستخدامها. وتضمنت الرسالة تفاصيل عن الأسلحة الموجودة في حوزة الجماعات المسلحة، بما في ذلك مدافع هاون عيار ٦٠ مليمترا وحتى ١٢٠ مليمترا.

وتقدر كينيا الحل الوسط الذي قدمه القائم على صياغة المسودة الأولى وأعضاء مجلس الأمن. ونحن ننظر إلى القرار ٢٥٨٨ (٢٠٢١) على أنه بمثابة تحسن عن القرار السابق بشأن إعادة تجهيز قوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى لكفالة اضطلاعها بواجباتها بفعالية. وتؤكد كينيا من جديد عزمها على مواصلة إعلاء صوت جمهورية أفريقيا الوسطى، والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وكفالة أن يستمع مجلس الأمن إلى هذه الجهات. وندعو جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مضاعفة جهودها للوفاء بالمعاييرالضرورية لتعزيز الحجة بغية التعجيل برفع الحظر على توريد الأسلحة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

وبما أن هذه هي آخر جلسة مقررة للمجلس لشهر تموز/يوليه، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد فرنسا لأعضاء المجلس وللأمانة العامة للمجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا.

وإذ نختتم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس حين أتمنى التوفيق لوفد الهند في شهر آب/أغسطس.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.